

## الشروط والأحكام العامة

### شروط الاستخدام – البوابة العالمية ماس | Mass Passports

مرحباً بك في موقع البوابة العالمية – ماس (Mass Passports)، منصتك المتخصصة في خدمات الجنسية الثانية، برامج الإقامة، الهجرة، التأشيرات، خدمات الانتقال إلى دول جديدة، والاستشارات القانونية والاستثمارية الدولية.

يرجى قراءة شروط الاستخدام التالية بعناية قبل استخدام الموقع أو التقديم على أي من خدماتنا.

### 1. القبول بشروط الاستخدام

يُعد دخولك إلى موقع masspassports.com أو استخدامك لأي من خدماتنا موافقة صريحة على الالتزام التام بهذه الشروط.

إن لم توافق على أي جزء منها، يُرجى الامتناع عن استخدام الموقع وخدماته.

### 2. نطاق الخدمات

تقدّم البوابة العالمية – ماس مجموعة متكاملة من الخدمات الدولية، وتشمل:

- برامج **الجنسية عن طريق الاستثمار** (تركيا سانت كيتس ونيفيس سانت لوسيا دومينيكا أنتيغوا وباربودا).
  - خدمات ا**لإقامة طويلة الأمد** والانتقال للعيش والعمل في دول متعددة حول العالم.
    - خدمات **التأشيرات والسفر** وتنظيم معاملات الهجرة.
    - الاستشارات القانونية المتعلقة بالهجرة الدولية وإجراءات الامتثال (Compliance).
      - خدمات تأسيس الشركات والأعمال في الخارج والأنشطة التجارية الدولية.
  - المتابعة القانونية وتجهيز الملفات والمستندات الرسمية وتقديمها للجهات المختصة.

قد يتم تحديث الخدمات أو إضافة خدمات جديدة دون إشعار مسبق.

### 3. استخدام الموقع

يُسمح باستخدام الموقع للأغراض القانونية والمشروعة فقط. يُمنع استخدام الموقع في أي من الحالات التالية:

- تقديم طلبات احتيالية أو تضم مستندات مزورة.
- استخدام الخدمات لأغراض تتعارض مع قوانين الهجرة والجنسية في أي دولة.
  - محاولة اختراق أو تعطيل الموقع أو أنظمته.

يحتفظ الموقع بالحق في رفض أو إلغاء أي طلب يخالف هذه الشروط.

### 4. معلومات العميل ومسؤولياته

عند طلب أي خدمة، يلتزم العميل بما يلي:

- تقدیم معلومات دقیقة وصحیحة وكاملة.
- تقديم المستندات الرسمية المطلوبة دون تعديل أو إخفاء بيانات.
  - تحدیث بیاناته فور حدوث أی تغییر.

لا تتحمل البوابة العالمية – ماس أي تأخير أو تعثر في المعاملات الناتج عن:

- تقدیم معلومات خاطئة،
  - أو وثائق غير مكتملة،
- أو عدم التزام العميل بمتطلبات الدول المعنية.

### 5. الرسوم والدفع

- يتم توضيح الرسوم الخاصة بكل خدمة بشكل واضح قبل طلبها.
  - يجب دفع الرسوم المستحقة قبل البدء في تنفيذ أي خدمة.
- تتم جميع عمليات الدفع عبر قنوات رسمية وآمنة لضمان حماية بيانات العميل.
- الرسوم لا تشمل الرسوم الحكومية أو رسوم الجهات الخارجية إلا إذا ذكر خلاف ذلك صراحة.

### 6. التزامات العميل

# يلتزم العميل بالآتي:

- احترام قوانين الدول التي يقدم فيها طلبات الجنسية أو الإقامة أو الهجرة.
  - الامتناع عن تزويدنا بوثائق أو معلومات قد تؤدي إلى مشكلات قانونية.
    - · متابعة حالة طلبه عبر وسائل التواصل المقدمة من قبل فريق ماس.
  - توفير أي وثائق إضافية تطلبها الجهات الحكومية خلال مراحل المعالجة.

## 7. التزامات البوابة العالمية – ماس

تلتزم البوابة العالمية – ماس بتقديم خدماتها وفق أعلى معايير:

- الاحترافية والسرعة والدقة.
- حماية خصوصية العملاء وسرية ملفاتهم.
- المتابعة الشفافة مع العميل في كل مرحلة من مراحل المعالجة.

## غير أننا لا نتحمل مسؤولية التأخيرات الناتجة عن:

- الجهات الحكومية،
- السفارات والقنصليات،
  - شركات الشحن،
- أو الظروف الطارئة والخارجة عن إرادتنا.

#### 8. الملكية الفكرية

جميع عناصر الموقع—including النصوص، التصاميم، الصور، العلامة التجارية، والشعارات—هي ملك للبوابة العالمية – ماس ويحظر نسخها أو إعادة نشرها أو استخدامها لأغراض تجارية دون إذن خطي مسبق.

### 9. التعديلات على الشروط

تحتفظ البوابة العالمية – ماس بالحق في تعديل شروط الاستخدام في أي وقت. سيتم نشر النسخة المحدثة على الموقع ويُعد استمرارك في استخدام الخدمات موافقة على التعديلات.

#### 10. إنهاء الخدمة

يجوز للعميل أو للبوابة إنهاء تقديم الخدمات في أي وقت. تبقى الالتزامات المالية وأي شروط ضرورية سارية على الطلبات التي تمت قبل الإنهاء.

### 11. سياسة الخصوصية

نلتزم بحماية بياناتك الشخصية وفقاً لسياسة الخصوصية الخاصة بالموقع. ننصحك بقراءة السياسة لفهم آلية جمع المعلومات ومعالجتها وتخزينها.

### 12. التواصل

للاستفسارات والدعم الفني والقانوني: info@masspassports.com

### إخلاء المسؤولية

باستخدامك الموقع، فإنك تقرّ بأن البوابة العالمية – ماس غير مسؤولة عن أي تأخير أو رفض أو تعديل قد يصدر من الجهات الرسمية أو المؤسسات الحكومية أو الأطراف الثالثة ذات العلاقة بمعاملاتك. دورنا يقتصر على **الإعداد والمتابعة والتنسيق الإداري والقانوني**، ولا نضمن الموافقة على أي طلب هجرة أو جنسية أو إقامة، إذ تخضع القرارات للسلطات الحكومية المختصة.